

مدى الكرمل

المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية

برنامج دراسات إسرائيل

ملفات  
مدى

اشكال من العنف الاسرائيلي تجاه الفلسطينيين | ملف رقم 2، 2015  
المحرران: إمطانس شحادة ونديم روحانا.

ما بين «تاغ محير» [تدفيع الثمن] والعمليات الشارئة:  
الأوجه المتعددة للصهيونية

نادرة شلهوب-كيفوركين ويوسي دافيد

حيفا

آب 2015

# ما بين «تاغ محير»<sup>1</sup> [تدفيع الثمن] والعمليات الثأريّة: الأوجه المتعدّدة للصهيونيّة

نادرة شلهوب-كيفوركين ويوسي دافيد<sup>2</sup>

## مقدّمة

قبل سبع سنوات، بدأت تعمل في إسرائيل مجموعة إجراميّة جديدة أطلقت على نفسها اسم «تاغ محير». من خلال هذه الورقة، سنقوم بتعريف القارئ بتاريخ وعقيدة هذه المجموعة. ما ندّعيه هنا أنّه على الرغم من أنّ المجموعة هذه تضمّ أفرادًا يستخدمون الحجج الدينيّة للترويج لعقيدهم الإجراميّة، فإنّ معتقداتها الأساسيّة تضرب جذورًا عميقة في الفكر الصهيونيّ الذي يدّعي سيادة اليهود على فلسطين التاريخيّة وأحقّيتهم عليها.

## تعمّق نزعة التدينّ يؤدّي إلى تصاعد العنف ضدّ الفلسطينيين

يشرح ميخا ريغيف -وهو ناشط استيطانيّ سابق- أنّ العنف الذي تمارسه مجموعة «تاغ محير» مدفوع بنزعة ثيولوجيّة خطيرة وكرهية عمياء (Regev, 2011)، ويدّعي أيضًا أنّ «حاخامات خارجيّين» ممّن يكرهون العرب الذين يقطنون على «أرض تابعة للشعب اليهوديّ» يؤمنون أنّ هذه الحقبة هي عصر الخلاص والانتعاق، وأنّ العرب يدنّسون البلاد، وأنّ ثمة ضرورة لأنّ يقوم الشعب اليهوديّ ببسط ملكيّته على كامل أرض إسرائيل («إيرتس يسرائيل»). وكما يحقّق اليهود هذه السيادة، يجب عليهم أن يبادروا إلى افتعال حرب دينيّة مع العرب. يدّعي البعض أنّ العمليات التي تنفّذها مجموعة «تاغ محير» حصلت على فتوى تميزها في كتاب «تورات هميلينخ» «توراة الملك» (Shapira & Elitzur, 2009) الذي ألّفه اثنان من الحاخامات البارزين من بين المستوطنين. وبحسب هذا الكتاب (الذي يضع أسسًا شبه دينيّة لـ «تاغ محير»)، هدف المجموعة هو «ضمان» حقوق اليهود. الأعمال العنيفة لمجموعة «تاغ محير» والمدعّمة بمنطق لاهوتي- قوميّ، تعرض لمحة حول الفكر التأسيسيّ لأعمالها الإجراميّة. الكثير من الدراسات الأكاديميّة والمؤسّسات المعروفة ووسائل الإعلام والمثقفين يعتقدون أنّ تعمّق نزعة التدينّ يفضي إلى ارتفاع في منسوب العنف ضدّ الفلسطينيين. ويدّعي كثيرون من الباحثين أنّ تفاقم العنف

1. «تاغ محير» هي التسمية الإسرائيليّة لأعمال عنف سياسيّة تمارس ضدّ الفلسطينيين من قبل مواطنين إسرائيليين، استوطنوا غالبًا في الاراضي المحتلة لعام 1967.

2. بروفيسور نادرة شلهوب-كيفوركين: مديرة برنامج الدراسات النسوية في مركز «مدى الكرمل». باحثة ومحاضرة في قسم علم الإجرام كلية الحقوق، الجامعة العبرية-القدس.

يوسي دافيد طالب لنيل شهادة الدكتوراه في قسم الاعلام في الجامعة العبرية، القدس.

## • ما بين «تاغ محير» [تدفيغ الثمن] والعمليات الثأريّة: الأوجه المتعدّدة للصهيونيّة.

ينتج عن مؤلّفات ككتاب «تورات هميلخ» و «باروخ هغيفير». يقول هؤلاء الباحثون إنّ التديّن عمل متطرّف ويؤدّي إلى كراهية الآخر ويحظر السلوكيات الفردانيّة؛ وعليه فإنّ العنف المتولّد هو جماعيّ، وذو طابع قرصاني، ولا يمكن إيقافه. (Be'er, 2012; Levy and Ehrlich, 2005; Tag Meir, 2013; Muhareb, 2012). يمكن العثور على خطاب مغاير للتحليل السابق في حديث الحاخام يوفال شيرلو في السادس عشر من أيلول عام 2103 خلال مؤتمر عقده في جامعة تل أبيب مجموعة من الإسرائيليين التي تعارض «تاغ محير». وادّعى الحاخام المذكور أنّ اليهوديّة هي التي أرست أسس النزعة الإنسانيّة في العالم، وعليه فإنّ العنف الممارس ليس أكثر من تفسير خاطئ للنصوص. تحليل كهذا يرتكز -في ما يرتكز- على نصوص دينيّة على شاكلة النصّ التالي في سفر الخروج (22:20) :

وَلَا تَضْطَهِدِ الْغَرِيبَ وَلَا تَضَاقِفُهُ لِأَنَّكُمْ كُنْتُمْ غُرَبَاءَ فِي أَرْضِ مِصْرَ

في المؤتمر المذكور، طرّحت هذه الأقوال كذلك (على هذا النحو أو ذاك) في ملاحظات الناشط / الباحث البروفيسور مردخاي كريميتسير (تاغ مئير 2013).

وادّعى الحاخام شيرلو أنّ العنف المتفاهم ليس وليد النزعة الدينيّة المتعاضمة، وإنّما هو نتيجة الغطاء الشرعيّ الذي توفّره مؤسّسات دولة إسرائيل للعنف الممارس ضدّ الفلسطينيين<sup>3</sup>. ومهما كانت جذور العنف الذي تمارسه مجموعة «تاغ محير»، فإنّ الموقف الرسميّ يميل إلى معارضة أعمالها. هذه المعارضة في إسرائيل تتحدّث -في المعتاد- عن الثمن الذي تدفعه الصهيونيّة ودولة إسرائيل ويدفعه الشعب اليهوديّ جزاء هذه الأعمال، والتي ستؤدّي إلى نهاية الصهيونيّة، وستُظهر للعالم أنّ إسرائيل ليست ديمقراطيّة، كما ستتسبّب في معاناة الشعب اليهوديّ. الخطاب السياسيّ والأكاديميّ والإعلاميّ يسلّط الضوء على هذه المخاطر. لقد جرى طرح هذا الموضوع في مؤتمر «تاغ مئير»، واتفق معظم المتحدّثين على أنّ أعمال «تاغ محير» تتولّد منها ثلاث مشاكل: فقدان «مملكة إسرائيل الثالثة»<sup>4</sup> كدولة ديمقراطيّة (أو نظرة العالم إليها كدولة ديمقراطيّة)، وأعمال انتقامية يشنّها «العرب» في أرجاء العالم، والعنف الذي يوجّه ضدّ اليهود الإسرائيليين الذين يعتبرهم منفذو عمليات «تاغ محير» عناصر سلبية، نحو اليساريين وأفراد قوّات الأمن.

### بيانات حول التديّن

بغية فهم الأسباب التي تقف من وراء الادّعاء أنّ نزعة التعصّب الدينيّ هي التي تحثّ على الأعمال العنيفة التي تنفّذها مجموعة «تاغ» محير، نعرض في ما يلي بيانات دائرة الإحصاء المركزيّة الإسرائيليّة حول نزعة التديّن في المجتمع الإسرائيليّ. نظرت دائرة الإحصاء المركزيّة إلى حصّة الأفراد الحارديين والمتديّنين من المجموع العامّ للسكّان في إسرائيل.

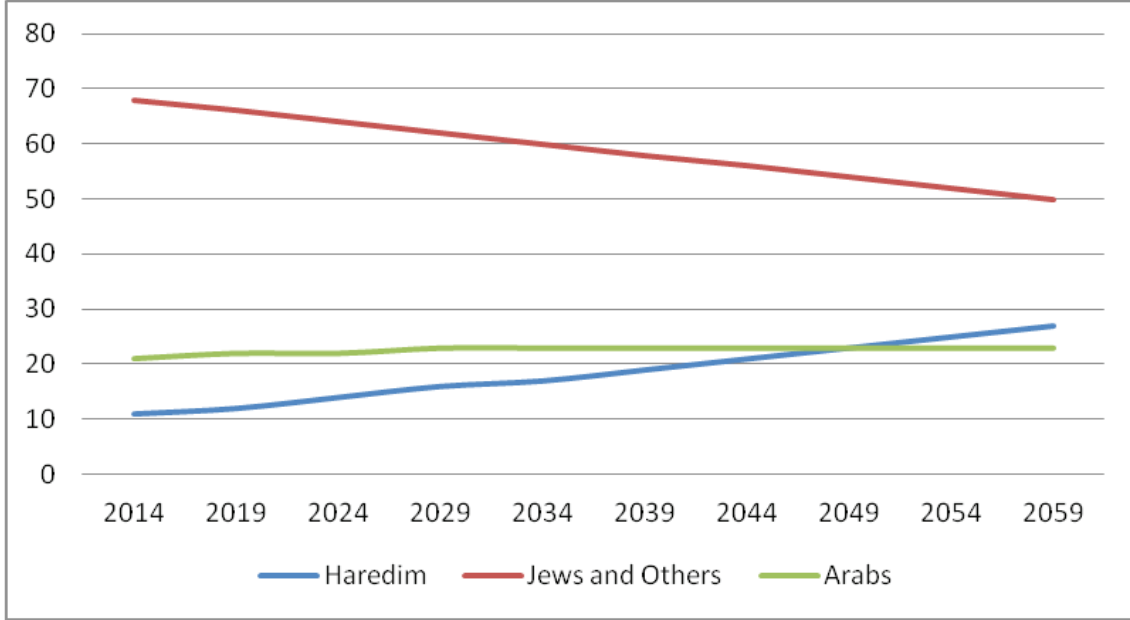
3. مؤتمر عُقد في 16.9.2013 في جامعة تل أبيب بعنوان «تاغ محير وتورات هميلخ- هل يسير الاثنان معاً إذا لم يتّفقا على ذلك؟» بمبادرة الرابطة الدوليّة للمحامين ورجال القانون اليهود، ومنتمى «تاغ مئير».

4. على هذا النحو الذي جرى فيه توصيف سيطرة الصهيونيّة على الحيّز من قبل الأبوين المؤسّسين: دافيد بن غوريون وموشيه شاريت.



• ما بين «تاغ محير» [تدفيع الثمن] والعمليات الثأرية: الأوجه المتعددة للصهيونية.

### الرسم 1: التوقعات المستقبلية لتركيبية إسرائيل السكانية في العام 2059 بالنسب المئوية للفئات السكانية.



عبرَ الرسم رقم 1 أعلاه: «توقعات سكانية بعيدة المدى في إسرائيل: 2009-2059»، تقوم دائرة الإحصاء المركزية بمراجعة وفحص التزايد السكاني لقطاع الحارديين، وتسلط الضوء على نسبة التبعية الاقتصادية التي يفرضها هذا القطاع على الاقتصاد الإسرائيلي. التوقع المتوسط لدائرة الإحصاء المركزية يتحدث عن تزايد سكاني بنسبة 107% (مجمّل عدد السكّان في العام 2059 سيصل إلى 15,608,000 نسمة). بحسب هذه التوقعات، سيشكّل اليهود وآخرون (لا يشمل الحارديين) في العام 2059 50% من المجموع السكاني العام، وستبلغ نسبة الحارديين 27%، وستصل نسبة العرب إلى 23% (دائرة الإحصاء المركزية، 2012).

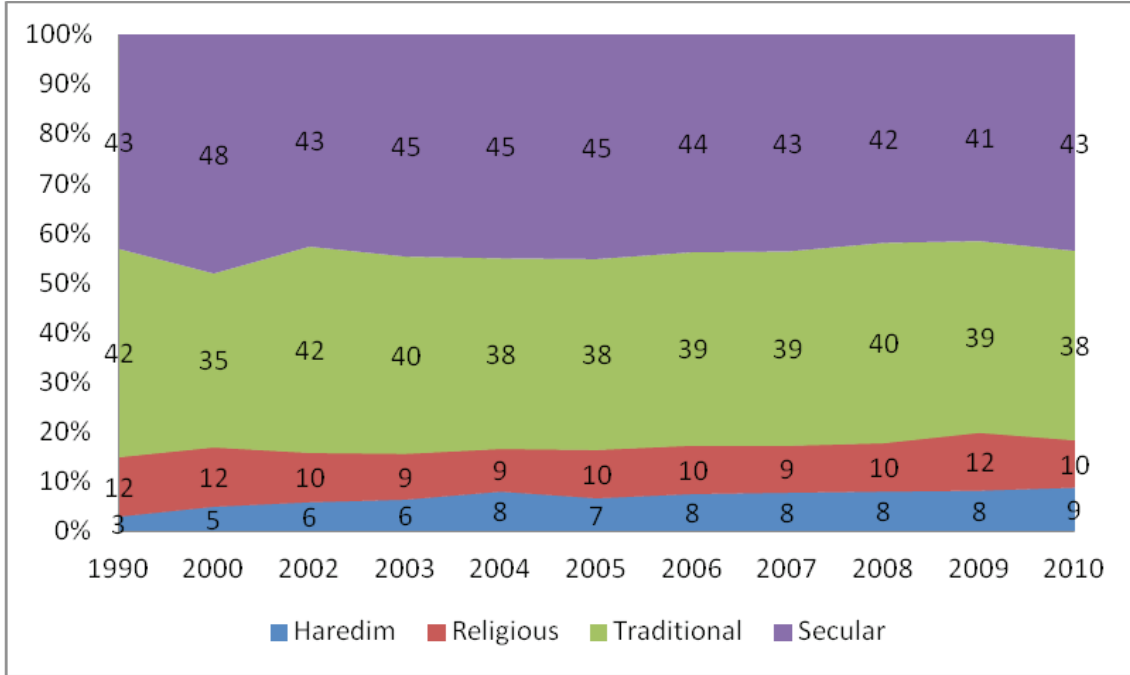
الادّعاء أنّ تزايد نسبة الحارديين السكانية سيؤثر على العنف ويهدّد إسرائيل يطرحه كذلك اثنان من أبرز الاختصاصيين الديموغرافيين الإسرائيليين وهما بايستروف وسوفير (2010)، ويخلص الاثنان إلى أنّ إسرائيل ستتحوّل إلى دولة دينية مع حلول العام 2030. ويخلصان أيضًا إلى استنتاج مفاده أنّ نسب الخصوبة في صفوف الحارديين تهدّد وجود دولة إسرائيل.

على الرغم من ذلك، تُظهر البيانات التي جمعتها دائرة الإحصاء المركزية على امتداد العقدين الأخيرين أنّ التكاثر النسبي للمتدينين والحارديين في صفوف السكّان كان شديد الضآلة. وقد حصل تراجع في نسبة الأفراد المتدينين، وازدياد طفيف في أعداد الحارديين. يبدو أنّ توقعات بايستروف وسوفير (2010) التي تتحدّث عن أنّ نسبة المتدينين ستصل إلى 50% من المجموع السكاني العام بحلول العام 2030، وتوقعات دائرة الإحصاء المركزية (2012) أنّ نسبة المتدينين

## • ما بين «تاغ محير» [تدفيغ الثمن] والعمليّات الثأريّة: الأوجه المتعدّدة للصهيونيّة.

ستصل إلى 50% في العام 2059، يبدو أنّ هذه التوقّعات تتجاهل توقّعات سابقة مشابهة تبين أنّها على خطأ. على امتداد العقدين الأخيرين (1990-2010)، لم يكن هناك تقريباً أيّ تغيير في توزيعه التديّن في صفوف الإسرائيليّين.

### الرسم 2: توزيعه السكّان اليهود في إسرائيل بحسب التديّن 1990-2010<sup>5</sup>



يُظهر الرسم أعلاه (رقم 2) أنّ نسبة السكّان المتديّنين والحاريديّين في إسرائيل قد شهدت ارتفاعاً طفيفاً خلال العقدين الأخيرين. ويبين الرسم كذلك أنّ نسبة العلمانّيّين قد بقيت على ما كانت عليه (43%).

لم يطرأ تغيير على نسبة الأفراد العلمانّيّين السكّانيّة (بقيت مستقرّة - 43%)، وضاعف السكّان الحاريديّون أنفسهم (من 3%-9%)، وتراجعت نسبة شريحة السكّان التقليديّين (من يمارسون جزءاً من الشعائر الدينيّة اليهوديّة فقط) من 42%-38%، وحصل تراجع كذلك في نسبة المتديّنين من 12%-10%. من هنا، إنّ تحليل البيانات على النحو الذي يشير إلى تزايد سريع وكبير في التديّن في إسرائيل غير دقيق، ويرتكز على تلاعبٍ في المعطيات الإحصائيّة.

على الرغم من ذلك، ثمة تفسيرات متعدّدة للدّعاء الرائج (والمدعم بتحليل خاطئ للبيانات الإحصائيّة الرسميّة) أنّ التديّن يدفع إلى العنف. وقد تشمل هذه التفسيرات فهمها كانعكاس

5. استقيت بيانات الفترة الواقعة بين العامين 2002-2010 من تقارير دائرة الإحصاء المركزيّة الدوريّة. وبسبب عدم توافر بيانات دائرة الإحصاء المركزيّة حول العامّين 1990 و 2000، استخلصت البيانات من ورقة المواقف: «اتجاهات ديمغرافيّة في إسرائيل (روبهين وملخ، 2008).

• ما بين «تاغ محير» [تدفيغ الثمن] والعمليات الثأريّة: الأوجه المتعدّدة للصهيونيّة.

للصراعات الداخليّة في المجتمع الإسرائيليّ، أو كطريقة لإخفاء مصالح اقتصادية، و/أو سياسيّة و/أو دينيّة، أو -كما ندّعي نحن- كنوع من المراوغة الإستيطانيّة الكولونياليّة. نوّمن أنّ طرح ادّعاء من هذا النوع، وتدعيمه «علمياً» يشكّل أداة بيد المستعمر لرفع اللائمة عن الجشع الصهيونيّ الاستعماريّ، وإلقائها على مجموعات اجتماعيّة معينة، دينيّة-قومية، تقوم بجرائم كراهيّة ذات طابع ديني.

### العنف السياسيّ من قبل اليهود

بدأت ممارسة العنف السياسيّ من قبل اليهود في فلسطين التاريخيّة قبل العام 1948. جرى تشكيل أوّل ثلاث مجموعات سرّيّة لممارسة العنف السياسيّ من قبل أعضاء سابقين في منظمّة «ليحي» (مجموعة سرّيّة مقاتلة أُسست خلال فترة الانتداب البريطانيّ)، و«بريت هكائيم» و«هماحنيه» اللتين حاربتا الصهيونيّة-العلمانيّة، ووجّهتا نشاطاتهما ضدّ الكنيست والوزارات الحكوميّة ومنتهكي قدسيّة يوم السبت. المجموعة السريّة الثالثة هي منظمّة «تسريفين» التي كانت تحمل أفكاراً مشابهة نوعاً ما لأفكار المجموعات الكاهانيّة المعاصرة. وبحسب معلوماتنا، كانت «تسريفين» المجموعة السريّة المتديّنة-القوميّة الأولى التي أقيمت بعد تأسيس دولة إسرائيل (ليفي وإيرليخ، 2005). قام أفراد المجموعة بمهاجمة من قاموا ببيع اللحوم غير «الكوشير» (ليست حلالاً بحسب الشريعة الدينيّة اليهوديّة)، والقوآت الأردنيّة المرابطة في القدس الشرقيّة، وذلك في مسعى منها «للذود عن الكرامة القوميّة من العملاء». وقام عدد من أفراد المجموعات السريّة اليهوديّة بزرع العبوات الناسفة وهاجموا أعضاء بعثات دبلوماسيّة تابعة للدول الشيوعيّة. في العام 1953، بعد مضيّ عامين على النشاط السريّ العنيف، أعلنت حكومة إسرائيل عن «تسريفين» منظمّة إرهابيّة، وقام جهاز الأمن العامّ (شاباك) بإلقاء القبض على أعضائها، وزجّ بقادتها البارزين في السجن. في العام 1955، أُطلق سراحهم بناء على توصية من رئيس جهاز المخابرات العامّة ورئيس الحكومة (ليفي وإيرليخ، 2005).

في العام 1974، بعد عقدين على تأسيس «تسريفين»، أسّس مؤثر كهانا حركة جديدة أطلق عليها اسم «كاخ»<sup>6</sup>. فرّخت هذه الحركة العديد من المجموعات التي شنّت اعتداءات على الفلسطينيين. المجموعة الأولى أُسست في السبعينيّات وأُطلق عليها اسم «غال» (خلاص لإسرائيل)، وخطّطت للاعتداء على العرب في مناطق العام 48 ومناطق العام 67. أحد مخطّطات هذه المجموعة هو تفجير مسجد قبة الصخرة في القدس. في مطلع الثمانينيّات، أُسست مجموعة مشابهة أُطلق عليها اسم «لجنة الأمن على الطرقات»، التي صرّحت أنّ هدفها هو حماية المركبات اليهوديّة التي تتنقل في مناطق العام 67؛ وعلى أرض الواقع قام أفراد المجموعة بأعمال عدائيّة ضدّ الفلسطينيين وشنّوا هجمات «انتقاميّة» داخل القرى الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة المحتلّة.

6. للاستزادة حول حركة «كاخ»، راجعوا موقع حركة تخليد ذكرى مؤثر كهانا: <http://www.rabbikahane.org>

## • ما بين «تاغ محير» [تدفيغ الثمن] والعمليات الثأرية: الأوجه المتعددة للصهيونية.

في مطلع الثمانينيات، قُتل إميل غرينتسفايغ بواسطة قنبلة يدوية ألقاها يونا أفروشمي خلال مظاهرة لحركة «السلام الآن» احتجاجاً على الدور الذي قام به أريئيل شارون في المجازر التي ارتكبت في مخيم صبرا وشاتيلا للأجئين الفلسطينيين في لبنان. أُلقي القبض على أفروشمي بعد عام من مصرع غرينتسفايغ، وأدينَ بتهمة القتل. وبحسب غيلون (تاغ مثير، 2013)، شكّل مقتل غرينتسفايغ «القشة التي قصمت ظهر البعير»، ودفعت رئيس الوزراء إلى إصدار أوامره لرئيس المخابرات العامة (شاباك) بالعثور على الجناة. وقد أدت عملية البحث عنهم إلى اكتشاف مجموعة «التنظيم السري اليهودي».

في تلك الفترة، أسست مجموعة عنيفة أخرى أطلقت على نفسها اسم «التنظيم السري اليهودي» («هَمْخْتيرت هيهوديت»)، وخطّطت هي كذلك إلى تفجير قبة الصخرة في القدس، وشنت عدداً من الاعتداءات على الفلسطينيين في مناطق العام 48 ومناطق العام 67. شملت هذه الاعتداءات تفجير مركبات بعض رؤساء البلديات في الضفة الغربية، ووضع عبوات ناسفة في الكلية الإسلامية في الخليل، ممّا أسفر عن مقتل ثلاثة من طلابها وجرح ثلاثة وثلاثين منهم. بعد مرور خمسة أعوام من الأعمال التخريبية، قُبض على الجناة بينما كانوا يخطّطون لتفجير خمسة باصات محمّلة بالركاب. بعد إدخالهم إلى السجن، قام 300,000 إسرائيلي بالتوقيع على عريضة تنادي بإطلاق سراحهم. وأظهر استطلاع أجرته مينا تسميح أنّ 73% من الإسرائيليين يؤيدون إطلاق سراحهم (شراغي، 1995).

في انتخابات الكنيست الحادية عشرة (1984-1988)، فازت حركة «كاخ» بمقعد واحد شغله زعيمها مئير كهانا.<sup>7</sup> بعد عام واحد على الانتخابات، أظهر استطلاع للرأي أجرته شركة «موديعين إزرأحي» أنّ قائمة «كاخ» ستحصل في الانتخابات القادمة على 11 مقعداً (معاريف، آب 1985). قام كهانا، خلال إشفاله عضوية البرلمان الإسرائيلي، بإرسال رسائل تهديد للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، وقدم مشروع قانون يحظر ممارسة العلاقات الجنسية (والتزاوج) بين اليهود والعرب، وأشاد بدافيد بن شيمول الذي أطلق صاروخاً سرقه من مخازن الجيش الإسرائيلي على حافلة ركاب من القدس الشرقية ممّا أدى إلى مصرع راكب واحد وإصابة عشرة آخرين (وقع هذا الهجوم في 28.10.1984). أدين بن شيمول بالقتل المتعمد وبمحاولة القتل، وحُكم عليه بالسجن المؤبد، لكن رئيس الدولة خفف العقوبة، وأطلق سراحه بعد 11 عاماً قضاها في السجن (ليفى وإيرليخ، 2005). وكما يكتب ليفى وإيرليخ: «قال بن شيمول إنه قام بالانتقام لطالبين جامعيّين يهوديّين قُتلا على مقربة من دير الكريميزان في الشهر نفسه، وإنه أراد من خلال هذا العمل إدخال الرعب إلى قلوب العرب، كي يدركوا أنّ من السهل التعرّض لهم أيضاً» (المصدر السابق، ص 12). بعد مرور ستة أشهر، قام داني آيزنمان وغيل فاكس وميخال هليل بقتل سائق سيارة أجرة

7. للاطلاع على بروفييل كهانا على موقع الكنيست الإسرائيلي، راجعوا: [http://www.knesset.gov.il/mk/eng/mk\\_eng.asp?mk\\_individual\\_id\\_t=455](http://www.knesset.gov.il/mk/eng/mk_eng.asp?mk_individual_id_t=455) (الزيارة الأخيرة للموقع في تاريخ 29.11.2013).

## • ما بين «تاغ محير» [تدفيغ الثمن] والعمليات الثأرية: الأوجه المتعددة للصهيونية

فلسطيني، ويدعى خميس توتنجي، «انتقامًا» على عمليات هجومية ارتكبت ضد يهود. أدت إشادة كهانا ببن شيمول إلى سنّ المادة 144 من قانون العقوبات، التي تحظر التحريض العنصري. ما يجدر ذكره، في هذا السياق، أنه لم تجرِ إدانة كهانا تحت هذا البند حتى بعد انقضاء عضويته في البرلمان الإسرائيلي.

الادّعاء القائل إنّ المادة 144 مُعدّة لمكافحة التحريض العنصري، وإنّها توفّر وسائل تحظر على الحاخامات التحريض العنصريّ باسم الدين اليهودي، هذا الادّعاء يتجاهل الاستثناءات لهذا الحظر، التي جاءت على النحو التالي:

**منشورات مُباحة (تعديل: 1986-5746)**

144ج. (أ) نشر تقرير صحيح ومنصف حول فعل معيّن، كما ذكر في المادة 144ب، لا يُنظر إليه كمخالفة لهذا البند، شريطة أنّه لم يُنشر من خلال تعمد التسبّب في العنصرية.

(ب). نشر اقتباسات من نصوص دينية وكُتب عبادة، أو ممارسة طقس ديني، لا يُنظر إليهما كمخالفة بحسب المادة 144ب، شريطة أنّ النشر لم يجرّ من خلال تعمد التسبّب في العنصرية. من هنا يمكن إعفاء من يقتبس مصدرًا دينيًا (نصًا كان أم كتاب عبادة) تحت غطاء تعليمات القانون لحظر التحريض على العنصرية. ما يعنيه الأمر هو أنّ القانون الصهيونيّ-العلمانيّ الذي ينوي -على ما يبدو- حظر العنصرية، يعترف بالسلطة العليا للدين في كلّ ما يتعلّق بالتحريض العنصريّ. ما ندعيه أنّ الادّعاءات التي يطرحها الجمهور العلمانيّ بأنّ العنف يحمل طابعًا «دينيًا». فلو نظرنا إلى ما حدث لاحقًا، حيث قام الكنيست الحادي عشر بتعديل قانون الأساس: الكنيست، على نحو قاطع أنّ الحركة (أو القائمة) التي تتنكر لوجود إسرائيل أو تحرّض على العنصرية لا تستطيع الترشّح في الانتخابات البرلمانية. هذا التعديل لم يردع كهانا عن مواصلة التحريض، وواصل أعضاء في حركته وفي روابطها السريّة مهاجمة الفلسطينيين في مناطق العام 48 كما في مناطق العام 1967. هذا التعديل لم يُفرض كذلك إلى اعتقالات أو إلى تقديم لوائح اتّهام في مسألة التحريض العنصريّ باسم الأحكام القانونية التي سنّت في الأساس على ضوء تصريحات الحاخام كهانا (ليفّي وإيرليخ، 2005).

في العام 1990، قام المدعوّ عامي بوبير باغتيال سبعة فلسطينيين وجرح 11 آخرين في مفترق غان هفراديم في مدينة ريشون لتسيون. أدين بوبير بسبعة بنود قتل متعمّد، وحُكم عليه بالسّجن المؤبّد سبع مرّات متراكمة إضافة إلى 20 عامًا. في العام 1999، قام رئيس الدولة عيزر وايزمان بتحديد عقوبته لمدة 40 عامًا.

بعد موت كهانا في العام 1990، انقسمت حركته إلى قسمين، وهما «كاخ» و «كهانا حاي». قام أعضاء من حركة «كهانا حاي» بإلقاء قنبلة في سوق القصابين في البلدة القديمة في القدس، ممّا أدّى إلى مقتل فلسطينيين وجرح سبعة آخرين. أُلقي القبض على الجناة بعد مضيّ ثمانية أشهر وجرّت إدانتهم بقتل أحد الفلسطينيين. قام الرئيس الإسرائيليّ فايتسمان بتخفيف عقوبتهم،



## • ما بين «تاغ محير» [تدفيع الثمن] والعمليات الثأرية: الأوجه المتعددة للصهيونية.

بموازاة إطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين (وهو قائد ديني قومي فلسطيني من غزة). في العام 1994، قُتل 29 فلسطينياً وأصيب 125 آخرون، في المجزرة التي ارتكبتها عضو حركة «كاخ» باروخ غولدشتاين في الحرم الإبراهيمي في الخليل. في أعقاب الاحتجاجات التي اندلعت ضدّ المجزرة، قتل الجنود الإسرائيليون تسعة فلسطينيين، وأصابوا أكثر من 200 آخرين بجروح متفاوتة. في أعقاب المجزرة التي نفذها باروخ غولدشتاين في الحرم الإبراهيمي في الخليل، أعلنت السلطات الإسرائيليّة عن حظر نشاط الحركتين «كاخ» و «كهانا حاي»، واعتبرتهما منظمّتين إرهابيتين. بحسب تيران بولاك [أحد قادة لجنة الأمن على الطرقات التي تناولناها سابقاً]، شاركت المنظمة في الفترة الواقعة بين العامين 1992 و 1993 في أكثر من 500 عملية اعتداء على العرب» (ليفلي وإيرليخ، 2005، ص 9).

في العام 2002، اعتُقل أعضاء المجموعة السريّة «بات عاين» وقدموا للمحاكمة وجرت إدانتهم بممارسة أعمال إرهابية ضدّ الفلسطينيين، وأدين ثلاثة منهم بوضع عبوة ناسفة بمحاذاة مدرسة للفتيات في القدس الشرقية.

في آذار عام 2004، جرى اعتقال إيراز غولان بشبهة ارتكاب أعمال إرهابية ضدّ الفلسطينيين، وقُدّمت ضده لائحة اتهام بوضع تسع عبوات ناسفة، واحدة منها داخل أحد المساجد، واثنان في مركبة عضو الكنيست عصام مخول.

في آب من العام 2005، قام المدعوّ ناتان عيدن زاده باغتيال أربعة فلسطينيين وجرح 10 آخرين في حافلة للركاب في مدينة شفاعمرو.

قائمة الهجمات الإرهابية المذكورة أعلاه تُبيّن أنّ العنف السياسيّ اليهودي ضدّ الفلسطينيين ليس بالأمر الجديد، وقد كان شائعاً لسنين طويلة بوتيرة ترتفع أحياناً، وتراجع أحياناً أخرى. ثمّة ادعاء مُفاده أنّ عملية تقصّ تاريخية عميقة قد تكشف النقاب عن مزيد من الحوادث والقتلة والمغديرين، وتكشف كذلك عمّن اغتيلوا دون تحديد هوية القاتل، أو عن جرائم لم تعرّف بأنّها ارتكبت على خلفيّة أيديولوجية دينية- قومية صهيونية. ما نقوله إن الأعمال الاجرامية المختلفة استعملت أحياناً ادعاءات قومية وأحياناً أخرى دينية، وهي أيديولوجياً تستند على الفكر الصهيوني الإستيطاني الإستعماري، المبني على منطق إلغاء، قتل، وإخراج الفلسطيني من بلاده. سنتوجّه الآن لمناقشة إجرام مجموعة «تاغ محير».

### تاغ محير

في الخامس والعشرين من شهر حزيران من العام 2008، قال إيتاي زوير (وهو من سگان مستوطنة مزرعة «غلعاد») لمراسلة موقع «واينت» ما يلي:  
«...سيجري تحديد «تاغ محير» (بطاقة تسعيرة) للإخلاء: «عندما تنفّذ عملية إخلاء من أيّ نوع كان -ولا فرق بين الأمور إن كان ما يُخلى هو حافلة أو كرفان أو بؤرة استيطانية صغيرة-

• ما بين «تاغ محير» [تدفيغ الثمن] والعمليات الثأريّة: الأوجه المتعدّدة للصهيونيّة.

فإنّنا سنردّ.

«تاغ محير» هو المصطلح الذي استخدمه إيتاي زاير ونشرته وسائل الإعلام خلال المقابلة المذكورة. تتحدّث وسائل الإعلام الإسرائيليّة ومنظّمات حقوق الإنسان، وشخصيّات سياسيّة وأكاديميّة ودينيّة، عن العنف الذي تمارسه مجموعة «تاغ محير» بأنّه ظاهرة جديدة. وتتعامل وسائل الإعلام الإسرائيليّة، وساسة وناشطون مختلفون، مع هذه الظاهرة كنوع من الثأر والانتقام، لكن من غير الواضح من هو الطرف الذي ضدّه يجري توجيه هذا الانتقام، وما هو الغرض منه. على سبيل المثال، يدّعي لوفينهام وهايمان أنّ الغرض من وراء العمليات الانتقاميّة هو توفير نوع من الاكتفاء الوجدانيّ. درجة الغضب الأخلاقيّ تحدّد شعور الالتزام للانتقام، وتتعرّز الدافعيّة لتنفيذه عندما تكون فُرص معاقبة الجاني ضئيّلة (Lowenheim and Heimann, 2008).

### عنف تاغ محير

تشمل العمليات التي تقوم بها مجموعة «تاغ محير» قتل وحرق الفلسطينيين - كما برز مؤخرًا حرق الطفل علي سعيد دوابشة في تموز 2015 والطفل محمد أبو خضير في تموز 2014 - وقذف الحجارة، وإطلاق الرصاص، والهجوم على المنازل، وإضرار النار في المساجد والكنايس والمركبات وأشجار الزيتون، وقطع وسرقة أشجار الزيتون، وسرقة وتدمير المحاصيل، وكتابة الشعارات العنصريّة (غالبًا تأتي هذه الكتابة عملاً مرافقًا لأفعال أخرى). ويزعم الجناة أنّ الدين اليهودي - ولا سيّما التوراة - يضيفي الشرعيّة على أعمالهم، ويدّعون كذلك أنّ لا شيء يحركهم للقيام بهذه الأفعال سوى توفير الحماية في الأماكن التي أخفقت الدولة في توفيرها. علاوة على ذلك، يشدّد هؤلاء على أنّ الرأي العامّ والمستوى السياسيّ يؤيّدانها، مع أن استطلاعات الرأي العامّ أظهرت أنّ الجمهور الإسرائيليّ بجميع شرائحه تقريبًا يعارض أعمال «تاغ محير».

تشمل أعمال «تاغ محير» كتابة الشعارات على الجدران. الكتابات العنصريّة على الممتلكات الخاصّة تُكتب - في الأساس - على تلك الممتلكات التي تحمل قيمة رمزيّة أو وجدانيّة. هذه الرموز تشمل مؤسّسات دينيّة ورسميّة، ومقابر، ومناطق عامّة ذات أهميّة بالنسبة للجمهور. تشمل الكتابات على الجدران عبارات معادية وتهجّات على رجالات دين وسياسيين، وتنتهك الحقوق الأساسيّة، نحو الحقّ في الحياة، والحقّ في المكيّة، وحقّ تقرير المصير القوميّ. علاوة على الشعارات العنصريّة، تشمل اعتداءات «تاغ محير» إحراق وتخريب أشجار الزيتون، في الوقت الذي تشكل فيه هذه الشجرة بالنسبة للفلسطينيين أكثر من رمز انتماء وارتباط بالأرض، إذ تحمل في مدلولاتها أبعادًا سيكولوجيّة واجتماعيّة وسياسيّة واقتصاديّة.

عمليات اقتلاع وحرق الأشجار تنفّذ في فترات متقاربة، وقد بدأت قبل أعمال حركة «تاغ محير» المنظّمة بكثير، كما يؤكّد المستشار القضائيّ السابق للحكومة ميني مازوز.<sup>8</sup> قلع أشجار الزيتون

8. غيدي فايتس، «ميني مازوز يهاجم الجهاز القضائيّ بسبب الأحكام الصادرة في قضايا أولمرت وهنيغبي وسلطة الضرائب»، مقابلة، هآرتس،

## • ما بين «تاغ محير» [تدفيغ الثمن] والعمليات الثأريّة: الأوجه المتعدّدة للصهيونيّة.

يحمل في طيّاته معاني رمزيّة، وينقل رسالة واضحة تُموّضع الفلسطينيين - كما هو الشأن مع أشجارهم- في منطقة مستباحة ومفتوحة أمام الغزاة. علاوة على ذلك، وبحسب رئيس «تاغ مئير» غادي غفاريانو، وبما يتعلّق بإحراق المراكز الدينية، تظهر البيانات حتى تاريخ 20.8.2013 إلى حرق 24 مسجداً وكنيسة وديراً من قبل أشخاص أبقوا في هذه المواقع كتابات تعرفهم كأعضاء في منظمة «تاغ محير» (تاغ مئير، 2013).

### مضامين الجرافيتي (الكتابات على الجدران)

يمكن اللّجوء إلى الجرافيتي يشمل ثلاثة أنواع من التعبير: (1) مصدر أو سبب العمل؛ (2) الرابط الجيو-سياسي، نحو الطرد والتهجير؛ (3) الرابط بالحياة والموت. يشمل النوع الأوّل من الجرافيتي اسماً لمستوطنة أو لفرد (نحو: حرب أولبانا؛ يشورون؛ ميجرون؛ سوسيا؛ تابواح؛ مزرعة ماعون؛ رمات غلعاد؛ تحية من إطينغير؛ تحية من إيفياتار). يشمل الجرافيتي كذلك توصيفاً أو تسويغاً للعمل (ثأر؛ انتقام من العرب؛ حرب على يهودا والسامرة؛ الربّ هو الملك؛ دفء يهودي؛ عدالة اجتماعيّة؛ ليسقط الخونة؛ الدم اليهودي ليس مستباحاً؛ العدالة الانتقائيّة؛ الموت للخونة).

يستخدم أعضاء «تاغ مجير» رموزاً أخرى، وأكثرها شيوعاً نجمة داوود وقبضة اليد (التي استخدمتها سابقاً حركة «كاخ») التي أخذت عن حركة «إيتسل» (وهي مجموعة صهيونيّة شبه عسكريّة عملت في حقبة ما قبل العام 1948). إلى ذلك، يمكن العثور على عبارات نحو: «يسوع مات»؛ «يسوع ابن مريم العاهرة»؛ «محمد خنزير»... هذه العبارات تهدف إلى تليخ وتدنيس الفلسطينيين وإلهم وأنبيائهم وأماكنهم المقدّسة. النوع الثالث من الشعارات يتطرّق إلى الحياة والموت، بطريقة موازية تؤكد الحياة للشعب والأشخاص اليهود والموت الفلسطيني (كهانا حي، الموت للعرب؛ ليحي شعب إسرائيل، محمد ميت) وكذلك على نحو منفصل (العربيّ «القبضاي» هو العربيّ في القبر؛ العربيّ الجيد هو العربيّ الميت؛ كهانا كان مُحقّقاً، الموت للعرب).

### عنف المستوطنين

أظهر التقرير الصادر عن مكتب الأمم المتّحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة (OCHA)، الذي جاء بعنوان «عنف المستوطنين في الضفّة الغربيّة»، أظهر أنّ الهجمات التي ينفّذها المستوطنون تجاه الفلسطينيين، والتي تنتج عنها إصابات جسديّة في صفوف الفلسطينيين وإلحاق الضرر بالمتلكات، قد زادت بنسبة 165 في المئة في الفترة الواقعة بين العام 2009 والعام 2011. في العام 2011، تعرّضت 10,000 شجرة تابعة للفلسطينيين (غالبيتها من أشجار الزيتون) للحرق أو التقطيع أو الإتلاف. إلى ذلك، تتحدّث بيانات مكتب الأمم المتّحدة لتنسيق الشؤون

5.6.2013 (بالعبريّة). <http://www.haaretz.co.il/magazine/premium-1.2038952> (الزيارة الأخيرة في تاريخ 20.9.2013)



## • ما بين «تاغ محير» [تدفيغ الثمن] والعمليات الثأريّة: الأوجه المتعدّدة للصهيونيّة.

الإنسانيّة من العام 2012 عن مقتل فلسطيني واحد وإصابة نحو 1,300 بعد تعرّضهم لاعتداءات المستوطنين أو قوّات الأمن في حوادث ترتبط ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بالمستوطنات، بما في ذلك المظاهرات. في العام 2011، شهدت اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين بعض التراجع. في تقريره من العام 2011، يفيد مكتب التنسيق (OCHA) أنّ الشرطة الإسرائيليّة قامت بإغلاق أكثر من 90% من الشكاوى الموثّقة التي تقدّم بها فلسطينيون حول اعتداءات المستوطنين عليهم، دون تقديم لوائح اتّهام.

عند مراجعة تقارير الشرطة، يتبيّن أنّها تشير إلى العنف الذي تمارسه مجموعة «تاغ محير». فعلى سبيل المثال، يشير التقريران الدوريّان من العامين 2009 و 2010 إلى اعتداءات المستوطنين (بما في ذلك ما تنفّذه مجموعة «تاغ محير») على النحو التالي:

**معسكر اليمين- تاغ محير- رؤساء حركة «شبيبة من أجل أرض إسرائيل»** أطلقوا عملاً سياسياً يسمّى «تاغ محير». ما يعنيه الاسم هو الثمن الذي سيُدفع إذا قامت قوّات الأمن بإجراءات لإخلاء أيّ من البؤر الاستيطانيّة. الأعمال التي ترتكبها هذه المجموعة تشمل: إغلاق مفترقات الطرق، وإلقاء الحجارة على مركبات الفلسطينيين وقوّات الأمن، وأعمال عنف ضدّ السكّان المحليّين، وانتهاك أماكن مقدّسة، وأعمالاً ضدّ قوّات الأمن. شهد العام 2009 تراجعاً في حجم هذه الظاهرة.

### موقف الدولة تجاه مرتكبي أعمال «تاغ محير»

في العشرين من تشرين الأوّل عام 2010، أفاد تقرير أعدّه أوهاد حيمو (القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيليّ) أنّ مجموعة «تاغ محير» نفّذت 79 عمليّة في السنوات الخمس الأخيرة، لكن لم يُدُن أحدٌ بارتكاب أيّ منها.

علاوة على ذلك، تشير بيانات منظّمة «بيش دين» (Yesh Din, 2013a) إلى ما يلي: من بين 938 ملفّ تحقيق قام بفتحها قسم الشرطة في لواء «يهودا والسامرة» («شاي»- اللواء المسؤول عن الضفّة الغربيّة)، جرى اتّخاذ قرار نهائيّ من قبل سلطات التحقيق والدّعاء في 825 منها، على النحو التالي: أغلق القسم 747 ملفاً دون تقديم لوائح اتّهام (90.5%)، وأضاع ثمانية ملفّات ولم يُفتح التحقيق فيها، وخمسة من هذه الملفّات ضاعت في السنة الفائتة. فضلاً عن ذلك، بحسب مقالة نشرها يارون دورون في السابع من تشرين الأوّل عام 2013، في ما يتعلّق بالقدس الشريّة المحتلّة، إنّ مزيداً من القاصرين ينضمّون إلى مجموعة «تاغ محير» ممّا يجعل عمليّة اعتقالهم والتحقيق معهم وتقديم لوائح اتّهام ضدّهم أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد. بالمقابل نرى أن نسبة خرق حقوق الأطفال الفلسطينيين واعتقالاتهم في القدس والضفّة الغربيّة في ازدياد ملحوظ.

• ما بين «تاغ محير» [تدفيغ الثمن] والعمليات الثأريّة: الأوجه المتعدّدة للصهيونيّة.

### هل «تاغ محير» هي منظمة إرهابيّة؟

قرّرت الحكومة الإسرائيليّة تخويل وزير الأمن بتعريف «تاغ محير» منظمة غير قانونيّة، لا منظمة إرهابيّة (براينر وتيفون، 2013، 16.6)، على الرغم من انتقاد عدد من المسؤولين الرسميين الإسرائيليين والشخصيات الأمنيّة لعمليات «تاغ محير». إضافة إلى ذلك، ادّعت المخابرات العامّة («شاباك») في تقرير نشرته أنّ «تاغ محير» تتصرّف وتعمل على غرار المنظمات الإرهابيّة.<sup>9</sup> حتّى المستشار القضائي السابق للحكومة، ميني مازوز، عرّف ما تفعله «تاغ محير» بأنّه أعمال إرهابيّة، وقال: «لدينا «تاغ محير»، والجهاز السياسيّ برمته يستخدمها، ثمّة ثمن لـ «الغسيل»... وعندما نستخدم المصطلح «تاغ محير» عوضاً عن استخدام «الإرهاب»، فإنّ الأمر يمنح نوعاً من الشرعيّة للتعامل مع هذه الظاهرة بطريقة غير واضحة وبعزيمة متدنّية».

أنواع الأهداف التي تستخدمها «تاغ محير» تُبيّن أنّ الحديث هو عن منظمة سرّيّة تتّبع أساليب عنيفة. بالاعتماد على تقارير جرى تسريبها لصحيفة هآرتس (Levinson, 2011)، أفاد تقرير المخابرات العامّة («شاباك») أنّ ناشطي «تاغ محير» يعملون بخلايا صغيرة جيّدة التنظيم، وبسرّيّة وبطريقة غير قابلة للاختراق من قبل وكالات الاستخبارات. ويحدّد التقرير أنّ هذه المجموعات تراقب القرى والتجمّعات الفلسطينيّة بالإضافة إلى ناشطي السلام الإسرائيليين، وتجمّع المعلومات وتُعدّ لعمليات ضدّ هذه الأهداف.

في المقابلة التي أجراها غيدي فايتس مع المستشار القضائي السابق للحكومة ميني مازوز في صحيفة هآرتس، ادّعى الأخير أنّ «الكثير من الاعتبارات السياسيّة تتداخل في تطبيق وسريان القانون وعمل جهاز تطبيق القانون». ويمضي قائلاً إنّ «جهاز فرض القانون منكم من التعامل مع مواضيع حسّاسة كهذه. جزء من الأفراد المسؤولين عن تطبيق القانون يخشون من الأذى... وآخرون قد يتمثلون مع المستوطنين... ثمّة شعور على الدوام بأنّ الجهاز السياسيّ يتحدّث بلغة مزدوجة... وبعمامة نتحدّث عن قضية تعامل معها الجهاز السياسيّ في أحسن الحالات كقضية لا يجدر التلاعب بها كثيراً». ويفسّر مازوز قائلاً إنّ المسؤولين عن فرض القانون لا يتلقّون أوامر باحترام القانون حتّى في هذه المسألة الحسّاسة التي تشمل تداعيات وعواقب أمنيّة خطيرة.<sup>10</sup> على المنوال نفسه، تطرّق المتحدثون الأربعة الرئيسيّون واثنان من مديري الجلسات في مؤتمر «تاغ مؤير»، الذي عُقد في العام 2013، إلى عدم رغبة السياسيّين في إسرائيل في التعامل مع هذا الموضوع، إلى حقيقة أنّ المسؤولين عن تطبيق القانون لا يمكنهم القيام بأمر دون الحصول على مصادقة هؤلاء. وادّعى عدد من المتحدثين كذلك وجود مشكلة في صفوف الجمهور الواسع، حيث تلتزم قطاعات واسعة منه الصمت وتتقبّل إلى حدّ معيّن مسوّغات الأعمال التي تنفّذها مجموعة «تاغ محير».

9. رافيد ب. (3.2.2012)، رئيس المخابرات العامّة (شاباك) حول تاغ محير: مستوطنو يتسهار يمارسون الإرهاب على الحكومة (بالعبريّة) (الزيارة الأخيرة للموقع في 17.10.2013). <http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1632993>.

10. الملاحظة الهامشية رقم 7.

• ما بين «تاغ محير» [تدفيع الثمن] والعمليات الثأرية: الأوجه المتعددة للصهيونية.

### «تاغ محير» كجزء من العنف الصهيوني

أظهرت الساحة السياسية الإسرائيلية (بما في ذلك اليمين الإسرائيلي) نزعة متزايدة للنأي بنفسها عن العنف الذي تمارسه مجموعة «تاغ محير»، مدّعية أن أعمالاً كهذه تقوم بها مجموعة عدوانية لا تحظى بدعم الغالبية العظمى من الشعب الإسرائيلي. تحليلات المخابرات الإسرائيلية، والجدالات السياسية الإسرائيلية، والتغطية الإعلامية للتيار المركزي، كلها تعتبر «تاغ محير» منظمة يهودية-إسرائيلية يمينية، وتعرف أعمالها أحياناً بأنه نوع من «الإرهاب اليهودي».

«تاغ محير» ليست ظاهرة دينية فقط، ولا تشكل نتاجاً لزيادة التعصب الديني. وكما رأينا سابقاً، لم يكن هناك ارتفاع واضح في درجة التدين. نحن نقترح النظر إلى «تاغ محير» كجزء من العنف الصهيوني- الاستعماري وكجرائم دولة.

القيم التي يعبر عنها مرتكبو أفعال «تاغ محير»، والأفعال التي ينفذونها، تشكل جزءاً من مسلكيات الدولة والقيم الأساسية للأيدولوجيا الصهيونية. مبررات العنف تجاه الفلسطينيين تلقى دعماً من خلال التفسيرات الصهيونية الدينية، ومن خلال استحضار ادعاءات توراتية تدعو إلى تهجير الفلسطينيين وتربط بين الشعارين «عام إسرائيل حاي» («شعب إسرائيل حي») و «الموت للعرب».

نتائج مؤشر السلام واستطلاعات أخرى تقوم بفحص مواقف الرأي العام الإسرائيلي تجاه «تاغ محير» تظهر أن الغالبية العظمى من الجمهور تعارض أفعال هذه المنظمة وتعتبرها مخالفة عنيفة للقانون. على الرغم من أن السواد الأعظم من الإسرائيليين يعارضون أعمال «تاغ محير»، يؤيد 9% من الجمهور أعمالها ضد الفلسطينيين، ويؤيد 3% الأعمال المرتكبة ضد الجنود الإسرائيليين.<sup>11</sup> ما ندّعيه نحن هو أن غالبية ردود الفعل الإعلامية والجماهيرية العامة تجاه «تاغ محير» (وعلى الأقل ردود الفعل الرسمية «السلبية» تجاه أفعالها) كانت ظاهرية، ولم تصبح علنية إلا عندما بدأ أفراد هذه المجموعة بمهاجمة الجيش الإسرائيلي وقوات الشرطة وأفراد الأمن. كما وندعي أن استمرارية عمل هذه المنظمة، تزايد المنتمين إليها وتزايد أعمالها الإرهابية دون أي عقاب تبين مشاركة الدولة في هذا الإرهاب لكن بإسلوب مبطن للحفاظ على الوجه الخارجي لإسرائيل كدولة «عصرية-ديمقراطية»

### المصطلح «تاغ محير»

ثمة جدل متواصل حول «متى» و «من» و «لماذا» استُخدم مصطلح «تاغ محير»، وثمة نقاش حول من أطلق الاسم على هذه المجموعة. قد يرتكز هذا المصطلح على أسس تاريخية وسياسية واقتصادية ودينية، أو على دمج بين جميع هذه العوامل أو بعضها. يمكن للمرء أن يدعي أن هذا

11. Peace Index (2011), «The Peace Index: October 2011,» <http://www.peaceindex.org/indexMonthEng.aspx?num=235&monthname=October> (accessed September 20, 2013).

## • ما بين «تاغ محير» [تدفيغ الثمن] والعمليات الثأرية: الأوجه المتعددة للصهيونية.

المصطلح يرتكز على تصريحات تاريخية لقادة صهاينة، كبن غوريون -على سبيل المثال. تحدّث بن غوريون في مقابلة أجرتها معه صحيفة «معاريف» في العام 1953 عن الأعمال الانتقامية وعن جباية الثمن:

أنظر إلى هؤلاء اليهود. لقد قَدِموا من العراق وكردستان ومن شمال إفريقيا وأوروبا. لقد قَدِموا من دول كانت دماؤهم فيها مستباحة، وسُمِحَ باستغلالهم وتعذيبهم وضربهم والتعامل معهم بقسوة. لقد اعتدنا على حقيقة أنّهم أصبحوا ضحايا لجميع الأمم. هنا علينا أن نثبت لهم أنّ دمننا لم يعد مستباحاً؛ وأنّ هناك دولة وجيشاً للشعب اليهودي لن يسمح بإصدار الأحكام بعد الآن؛ وبأنّ هناك ثمناً لأرواحهم وممتلكاتهم (التشديد من قبل المؤلف). علينا أن نمنحهم شعوراً بالاستقلال والافتخار، وعلينا أن نُظهِر لهم أنّ من يهاجمونهم لن يفلتوا من العقاب، أنّهم مواطنون في دولة سيادية تتحمّل المسؤولية على أرواحهم وأمنهم (بار زوهار، 1980، ص 401-400).

من هنا فإنّ النقاش والجدل حول من طرح المصطلح ما زال قائماً، لكننا ندعي أنّ طبيعة العنف المستخدم من قبل «تاغ محير» يشبه إلى حدّ بعيد (إن لم نقل إنّه يماثل) طبيعة العنف التي مارستها الحركة الصهيونية عندما قامت باحتلال الأرض الفلسطينية. هذا العنف كان واضحاً كذلك في ما درج على تسميتها الأعمال الثأرية خلال السنوات الأولى من إقامة دولة إسرائيل، حيث نفّذت قوّات الأمن الإسرائيلية أعمالاً عنيفة ضدّ الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين في الفترة الواقعة بين العامين 1950 و 1956. الذريعة الرسمية لهذه الأعمال هي أنّ «المتسلّين» قاموا بارتكاب أعمال عنيفة. في حقيقة الأمر نرى أنّ ممارسات قوات الأمن الإسرائيليّ رمت إلى محاربة اللاجئين الفلسطينيين الجوع الذين فقدوا بيوتهم وبحثوا عن سبل للعودة إلى ممتلكاتهم، وتجميع المحاصيل لعائلاتهم والعودة إلى بيوتهم وأوطانهم (أورن، 1998؛ أوساتسكي - لازار، 2002). في هذه الأعمال المنظّمة، قامت قوّات الأمن الإسرائيلية بقتل الكثير من الفلسطينيين، ودمّرت المنازل والجسور، وتعاملت بعنف مع مخيمات اللاجئين. من أشهر الأمثلة التي تُظهِر عنفَ الدولة الإسرائيلية، وبشاعة العمليات الانتقامية، مجزرة قيبيا التي قام جنود الوحدة 101 خلالها باغتيال أكثر من ستين مواطناً من قرية قيبيا في شهر أكتوبر من العام 1953 (موريس، 1996).

ما ندعيه هنا هو أنّ العنف المؤسّساتي حصل على المصادقة الرسمية لدولة إسرائيل، وجرى اعتباره نوعاً من "تاغ محير" (عقاب "تدفيغ الثمن") ضدّ من قاموا بعمليات عنيفة ضدّ مواطنين إسرائيليين يهود. في واقع الأمر، إنّ ردّة فعل بن غوريون ومبرراته التفسيرية ابتغت -على هذا النحو أو ذاك- منح العمليات الانتقامية ذريعة لارتكاب المجازر، وابتغت التحديد أنّ مواطنين قد تولّوا مسؤولية تطبيق القانون، في حين لم يكن هناك خلاف على أنّ جنوداً هم من قاموا بذلك. بكلمات أخرى: عمليات من هذا النوع اعتُبرت شرعية بنظر "مؤسسي الدولة".

في القسم التالي، سنسهب بشأن العلاقات وأوجه الشبه والعلاقة المنطقية بين العمليات التي ترتكبها

## • ما بين «تاغ مجير» [تدفيع الثمن] والعمليات الثأرية: الأوجه المتعددة للصهيونية.

منظمة «تاغ مجير»، من ناحية، وعمليات وسياسات دولة الاستيطان الاستعماري الإسرائيليّة، من ناحية أخرى.

### «تاغ مجير» وآليات الدولة الاستعماريّة للقمع

عند التمعن بمن قتل فلسطيني ومن هدر دماء، حرق وشتت آلاف الأطفال والعائلات ومن قام بهدم البيوت واقتلاع الأشجار، ومَن طرَح المطالب بأن «يخرج العرب من هنا»، يتّضح أنّ تاريخ الدولة الإسرائيليّة يزخر بالعمليات الانتقاميّة المُأسّسة، بدءًا من إعلان «الاستقلال» في العام 1948 (بل قبل ذلك)، وصولاً إلى أيّامنا الراهنة. الممارسات العنيفة ضدّ الفلسطينيين، وانتهاك حقّهم في السلامة الشخصية وأمن بيوتهم وشوارعهم وقراهم ومدنهم وأراضيهم، شكّلت قاعدة الفكر والعمليات العسكريّة والأمنيّة. التسويغ الأخلاقيّ لحرب العام 1948، التي نفّذت فيها الدولة تطهيراً عرقيّاً لـ 800,000 فلسطيني، جاء على قاعدة الانتقام وردّ الفعل، «كي يدفع العرب الثمن» و«انتقاماً من العرب على ما ارتكبه من أعمال»، كما تجسّد جليّاً في مذبحه دير ياسين والطنطورة وغيرهما من الأماكن (موريس، 1996؛ بابه، 1993). عمليات كهذه مورست بأشكال متعدّدة منذ العام 1948.

منذ العام 1948 (بل منذ ما قبل ذلك)، شكّل هدم المنازل وترحيل سكّانها وقتلهم عند محاولتهم العودة إلى بيوتهم وحقولهم أداة مركزيّة بيد الحركة الصهيونيّة. نكبة العام 1948 تشكّل محطة بارزة لهذه الممارسات، لكن عمليات الحركة الصهيونيّة الأمنيّة ارتكزت على هذه الممارسات حتّى قبل النكبة وفي السنوات التي تلتها. غالبية من اعتُبروا «متسلّين» ليسوا سوى أشخاص حاولوا العودة إلى بيوتهم من أماكن التهجير، أو من قَدِموا لجمع المحاصيل من أراضيهم واعتُبروا «لصوصاً» و«غزاة» لأراضيهم. نفّذت العمليات الانتقاميّة ضدّ من حاولوا العودة بالتساوق مع الفلسفة ذاتها التي تشكّل ركيزة للعمليات الانتقاميّة التي نفّذتها مجموعة «تاغ مجير».

عندما نراجع العمليات الانتقاميّة التي نفّذتها الدولة، مقارنة بتلك التي نفّذتها مجموعة «تاغ مجير»، يتبيّن -بحسب تقرير حديث أصدرته منظّمة «بتسيلم» (2013) - أنّ عدد الفلسطينيين الذين قتلتهم قوّة الأمن الإسرائيليّة يفوق عدد من قُتلوا على يد مدنيّين (تغطّي هذه الأعداد الفترة الواقعة بين أيلول عام 2000 وآب عام 2013). التقارير الواردة على شبكة الإنترنت تُظهر أنّ قوّة الأمن الإسرائيليّة اغتالت، منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول عام 2000، 6,776 فلسطينياً، وبلغ عدد القاصرين منهم (تحت سنّ الثامنة عشرة) 1376. غالبية هؤلاء سقطوا في الضفّة الغربيّة وغزّة (بتسيلم، 2013). علاوة على ذلك، وعلى نحو ما يشير تقرير بتسيلم، قتلت قوّة الأمن الإسرائيليّة منذ العام 2008 (أي بعد ستّة أشهر من بداية أعمال «تاغ مجير») 1924 فلسطينياً مقابل ستّة فلسطينيين قُتلوا على يد مدنيّين.

بالإضافة إلى ذلك، وبحسب إحصائيّات جمعيّة «بيش دين» التي تركز إلى بيانات الناطق بلسان



## • ما بين «تاغ محير» [تدفيع الثمن] والعمليات الثأريّة: الأوجه المتعدّدة للصهيونيّة•

الجيش الإسرائيليّ، قامت الشرطة العسكريّة -في الفترة الواقعة بين العامين 2000 و 2010- بفتح أكثر من 179 تحقيقاً بشبهة قتل مدنيّين فلسطينيّين على يد الجيش الإسرائيليّ (لسنوات طويلة لم يوفّر الناطق بلسان الجيش الإسرائيليّ أية بيانات). ستّة عشر من هذه الملفّات فقط تمخّضت عن تقديم لوائح اتّهام ضدّ 21 جندياً بتهم تتعلّق بمقتل 18 فلسطينياً ومواطن أجنبيّ واحد. حتّى اليوم، جرت إدانة سبعة جنود بالتسبّب في موت ستّة مواطنين (خمسة فلسطينيّين وأحد الرعايا البريطانيّين)، وجرت إدانة اثنين آخرين بعرقلة الإجراءات القضائيّة. صدرت بحقّ جميع المدانين أحكام خفيفة تمثّلت بالحبس لأشهر (بين شهر واحد وسبعة أشهر)، باستثناء تيسير الهيب -وهو جنديّ بدويّ إسرائيليّ- الذي قتل متظاهراً بريطانيّاً، وأدين بالقتل غير المتعمّد، وحُكم عليه بالسّجن لمُدّة ثمانية أعوام.



• ما بين «تاغ محير» [تدفيع الثمن] والعمليات الثأرية: الأوجه المتعددة للصهيونية.

### خلاصة:

ما ندّعيه هو أنّ قتل الفلسطينيين والاعتداء عليهم لا ينفذ من قبل مجموعات «متديّنة» و «أصوليّة» فحسب، بل كذلك من قبل مواطنين افرادا ومجموعات يجري غضّ الطرف عن هذه الأعمال، بل يصادق عليها مسؤولون إسرائيليّون وحكوماتهم. ندعم الطرح الذي يقول إنّ السياسة الإسرائيليّة، بما في ذلك الدعوات لقتل العرب، تشكّل نسقاً من أنساق العنف الإستيطانيّ الكولونياليّ. تشدّد عنات ريمون-أور في دراستها على أنّ من يطلقون الدعوات لقتل العرب ويستخدمون شعارات نحو «الموت للعرب» (وهو شعار تُكثر مجموعة «تاغ محير» من استخدامه) ليسوا هم من يقتلون فعلياً (فقط) العرب الفلسطينيين. يبدو -كما توضّح الباحثة- أنّ القتل هم من يستخدمون البنية الإسرائيليّة والقانون والتغطية المؤسّسية للقيام بذلك، وأنّ قتل العرب يمنح القتل هيبّة كبيرة، ويحفظ ويدعم مكانتهم «النخبويّة». نشدّد على أنّ عمليّات إرهابيّي «تاغ محير» تشكّل استمراريّة لعنف الدولة الاستعماريّة وهي جزء لا يتجزأ من عنف الدولة الإسرائيليّة. العنف ضدّ الفلسطينيين بعامة، والجداريات العنصريّة، وهدم دور العبادة،<sup>12</sup> وأعمال التخريب والرموز التي يحملها أعضاء «تاغ محير»، هي ظاهرة صهيونيّة قائمة منذ زمن بعيد.

خلاصة القول أنّ عمليّات «تاغ محير» لم تبدأ في العام 2008، ولم يرق مستوطنون جدد بابتكارها، بل إنّ من بدأ بها هم المستوطنون الأوائل. هذه الأعمال تشكّل عنصراً جوهرياً في منظومة القيم والمفاهيم، وهذه بدورها تشكّل قاعدة منهجيّة عمل المستوطن في دولة الاستيطان الاستعماريّ الإسرائيليّة والإيديولوجية الصهيونيّة. هذه الأعمال تنجّه لأن تكون جزءاً من أخلاقيّات الصهيونيّة الحديثة أكثر من كونها جزءاً من الأخلاقيات الدينيّة اليهوديّة؛ ومن هنا فإنّ البعد المعياريّ المتعلّق بالمعتقدات المسيانيّة (ذات الصلة بالمسيح المخلص المنتظر) للصهيونيّة «تخليص الأرض وتوطيئها»، هو المعتقد الذي يشكّل قاعدة ما تسمّى بالصهيونيّة العلمانيّة بدرجة لا تقلّ عن الصهيونيّة المتديّنة، وحتىّ إنّها تفوقها في بعض الأحيان. عمليّات «تاغ محير» هي بمثابة الستار الدخانيّ الذي يريد التغطية على جرائم الدولة ضدّ الفلسطينيين، بوسائل نضاليّة- وذاك نضال تشنّه الحكومة «الديمقراطيّة والمعتدلة».

ما ندّعيه هو أنّ العنف ضدّ الفلسطينيين بعامة، وهدم المنازل، وتخريب الفضاءات العامّة نحو المقابر، وتدنيس وتخريب دور العبادة، وشعارات الجدران والرموز التي تدوّن في الأماكن العامّة، ويقوم بها أفراد «تاغ محير»، كلّها تشكّل أنساق عنف استعماريّ تقوده أيديولوجيا صهيونيّة طويلة الأمد، وقوامها الإبادة والتهجير.

12. بحسب منظمة «زوخروت»، قامت القوّات اليهوديّة بهدم آلاف المساجد خلال عمليّات التطهير العرقيّ.

• ما بين «تاغ محير» [تدفيع الثمن] والعمليات الثأرية: الأوجه المتعددة للصهيونية•

**Bibliography**

**Hebrew**

- Oren, B. (1998). A Doubt Miserable a Doubt Dangerous: the Infiltrators, the Law and the Supreme Court 1948-1954. *Iyunei Mishpat*, Vol 21 (2), pp. 333-385.
- Ozacky-Lazar, H. (2002). The military administration as a control mechanism in the Arab citizens - 1948-1958. *Hamizrah Hehadash* Issue 43, pp. 103-132.
- B'. (2010). Place of religious Jews in the IDF tactical command. *Vol. 432*, Pp. 50-57.
- Bar-Zohar, M. (1980). *Ben-Gurion: Biography*. Jerusalem: Keter.
- Be'er, Y. (2013). *A Dangerous Nexus: The Empowerment Dynamic of the Temple Groups and their Implications*. Jerusalem: IrAmim and Keshev.
- Bryner, Y. (7 October 2012). "We have DNA of mosque arsonist but impossible to charge him." Walla News. <http://news.walla.co.il/?w=10/2572752> (visited on 14 September 2013).
- Bryner, Y. and A. Tibon (16 June 2013). "The Government: Tag Mehir – unlawful association and not terrorism." Walla News. <http://news.walla.co.il/?w=9/2651783> (visited on 14 September 2013).
- Bystrov, E. and A. Soffer (2010). Israel: Demography 2010-2030: On the way to a religious state. Chaikin Chair in Geostrategy: University of Haifa. <http://ch-strategy.hevra.haifa.ac.il/index.php?page=publications> (visited on 26 September 2013).
- Hasson, N. (19 April 2007). "Border policeman acquitted of killing Palestinian." Walla News. <http://news.walla.co.il/?w=9/1094244> (visited on 20 September 2013).
- Levy, S. and Y. Ehrlich (2005). "Background paper on political violence by Jews in Israel." Submitted to Knesset member Ran Cohen. Professional assistance and approval: Sharon Soffer, Dan Lahav. Jerusalem: The Knesset Research and Information Center. <http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m01268.pdf> (visited on 19 September 2013).
- Ma'ariv* (28 August 2005). "Kahane is dangerous phenomenon: Forbidden to get excited over surveys," p. 2.
- Morris, B. (1996). "Israeli press on the Qibya affair, October-November 1953." *Theory and Criticism* 8:33-46.
- Pape, I. (1993). "The new history of the 1948 war." *Theory and Criticism* 3:99-114.
- Peace Index (2011), "The Peace Index: October 2011," <http://www.peaceindex.org/indexMonthEng.aspx?num=235&monthname=October> (accessed September 20, 2013).
- Rebhun, U. and G. Malach (2008). "Position Paper: Demographic Trends in Israel." Editor: Ruth



• ما بين «تاغ محير» [تدفيع الثمن] والعمليات الثأرية: الأوجه المتعددة للصهيونية•

Gavison. The Metzilah Center for Zionist, Jewish, Liberal, and Humanist Thought.

Rimon-Or, A. (2004). "From the death of the Arab to 'Death to Arabs': The modern Jew versus the Arab living among him." In Yehouda Shenhav (ed.) *Colonialism and the post-colonial condition*. Jerusalem: Kibbutz Hameuchad and VanLeer Institute, pp. 285-318.

Shargai, N. (1995). *HarHameriva*. Jerusalem: Keter.

Shargai, N. (2010). "Planning, demography, and geopolitics in Jerusalem: Policy paper for decision-makers." Jerusalem: The Jerusalem Center for Public Affairs. <http://www.reut-institute.org/he/Publication.aspx?PublicationId=3815> (visited on 19 September 2013).

Tag Meir (2013). Conference at Tel Aviv University, 16 September 2013.

Weisberg, H. (10 April 2012). "Trade Ministry: Growth in number of Haredim threatens employment numbers." *The Marker*. <http://www.themarker.com/career/1.1683081> (visited on 14 September 2013).

Weiss, Yifat (25 July 2008). "The settlers after Yitzhar: We'll set Tag Mehir for removals." Ynet. <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3572983,00.html> (visited on 20 February 2012).

### English

B'Tselem (2010). B'Tselem's Annual Report 2009-2010: Easing of movement along with continuation of the Gaza siege and the settlement enterprise. [http://www.btselem.org/press\\_releases/20100614](http://www.btselem.org/press_releases/20100614) (visited on 19 September 2013).

B'Tselem (2012). B'Tselem's 2011 annual report on human rights in the Occupied Territories. [http://www.btselem.org/press\\_releases/20120321\\_2011\\_annual\\_report](http://www.btselem.org/press_releases/20120321_2011_annual_report) (visited on 19 September 2013).

B'Tselem (2013). "Online Reporting Statistics until August 2013." <http://www.btselem.org/statistics> (visited on 19 September 2013).

Central Bureau of Statistics (2012). "Long-Range Population Projections for Israel: 2009-2059." Jerusalem: CBS, Demography and Census Department.

Gavriely-Nuri, D. (2008). "The 'metaphorical annihilation' of the Second Lebanon War (2006) from the Israeli political discourse." *Discourse & Society* 19(1): 5-20.

Löwenheim, O. and Heimann, G. (2008). "Revenge in International Politics." *Security Studies* 17:4, 685-724.

Muhareb, M. (2012). *The price tag organization and the price tag paid by Palestinians*. Doha: Arab Center for Research and policy Studies.

Orr, A. (1994). *Israel: Politics, Myths and Identity Crises*. London: Pluto Press.

• ما بين «تاغ محير» [تدفيع الثمن] والعمليات الثأريّة: الأوجه المتعدّدة للصهيونيّة•

Yesh Din (2006). “A Semblance of Law: Law Enforcement upon Israeli Civilians in the West Bank.” <http://www.yesh-din.org/infoitem.asp?infocatid=9> (visited on 19 September 2013).

Yesh Din (2013a). Updated Statistics on Investigations, Convictions and Penalization following the Death of Palestinians. <http://www.yesh-din.org/infoitem.asp?infocatid=435> (visited on 19 September 2013).

